الغش والتسريب..
من السادات إلى «شاومينج»!

obeikan.com

حالة من الغضب اجتاحت المجتمع المصرى فى عام ٢٠١٦ نتيجة تسريب أسئلة امتحانات الثانوية العامة على مواقع إلكترونية وصفحات التواصل الاجتماعي، وبلغ الأمر بوزير التربية والتعليم، د.الهلالى الشربيني، أن يرى فى الدستور عقبة كأداء أمام اقتراحه بإغلاق موقع التواصل الاجتماعى «فيسبوك» أو حتى الإنترنت برمته إبان الامتحانات، وهو اقتراح يكشف عن نهج بيروقراطى تقليدي، يخلو من الإبداع، ويستسهل إغلاق النوافذ.

وفى تكرار لما جرى فى أعوام سابقة خلال الألفية الثالثة، تداولت صفحات الغش الإلكترونى علىً «فيسبوك»، ومنها «شاومينج بيغشش ثانوية عامة»، أسئلة الامتحانات وإجاباتها فى مواد مختلفة، بدءًا من التربية الدينية ومرورًا باللغتين العربية والإنجليزية والتربية الوطنية وليس انتهاءً بالإحصاء والفيزياء، مع بدء تلك الامتحانات أو قبلها بسويعات.

لا يشبه هذا التسريب فى تاريخ التعليم المصرى إلا واقعتى تسريب فى عامى ١٩٦٠ و ١٩٦٧، وفى الأخيرة تسربت بعض أوراق الأسئلة بطريقة أو بأخرى ووصلت إلى إسرائيل التى أذاعتها عبر إذاعتها الناطقة لالعربية على سبيل المكايدة وإرباك النظام الناصري، الأمر الذى تسبب فى تعليق الامتحانات وتأجيلها. أرادت إسرائيل إفقاد المصريين الثقة فى نظامهم السياسى الذى خسر الأرض ولم يستطع أن يحمى سرية الامتحانات، بما يعنى أنه خسر سلطته، وأن مصر صارت فى حالة فوضى داخلية. باختصار، كان هدف إسرائيل إحكام هزيمة مصر. غير أن الامتحانات كلها كانت تعتمد على الوسائل البيروقراطية التقليدية فقد أمكن معرفة المسؤول عن التسريب وتقديمه للمحاكمة.

اليوم، وفى ظل الانفجار المعرفى ورواج وسائل التواصل الاجتماعى

الحديثة والأدوات الإلكترونية، أصبح تسريب الامتحانات خارج نطاق السيطرة، وساعد على ذلك عجز أجهزة الدولة ووزارة التربية والتعليم على مواكبة روح العصر، إلى جانب فساد الذمم.

بالتأكيد هناك مفارقة كبرى فى أن يقع غش عام ٢٠١٦ فى مواد تشمل مادة «التربية الدينية»، إلى الدرجة التى دفعت وزير التربية والتعليم لإصدار قرارات بإعادة امتحانى مادة التربية الدينية ومادة الديناميكا، وتأجيل امتحانات مواد التاريخ والرياضة البحتة «الجبر والهندسة الفراغية» والجيولوجيا.

الواقعة بذاتها تعنى فشلًا ذريعًا للمنظومة التعليمية، حتى وإن كان رئيس مجلس الوزراء، شريف إسماعيل، أمر بضرورة التحقيق فى تسريب هذه الامتحانات ومعاقبة المسؤولين عن الواقعة.

الفزع مما جرى، دفع أجهزة الأمن إلى ملاحقة المتورطين فى هذا التسريب وضبط عدد من القائمين على إدارة صفحات تسريب الامتحانات على «فيسبوك»، مثل مسؤول صفحة «شاومينج»، إضافة إلى مسؤولى صفحات As You Like لتسريب أسئلة وإجابات امتحانات الثانوية العامة والأزهرية، و«مهايطى بيغشش الثانوية العامة» و«يوم المعجنة».. إلخ.

غير أن هذا ليس حلًا.

حتى لو تمكنت أجهزة الأمن من ضبط كل القائمين على الصفحات التى تُسرِّب امتحانات الثانوية العامة، وتم التشويش على الإنترنت أو مواقع التواصل الاجتماعى فى قاعات الامتحانات، وتوقف التسريب فلن يختلف حال التعليم ويتطور إلى الأحسن.

لن يتغير شيء، بل سنستمر فى التقهقر، متوهمين أننا نسير للأمام.

لن يتم إصلاح هذا الفساد بعقلية بشير حسن، المتحدث الرسمى باسم وزارة التربية والتعليم، الذى أكد أن «هناك عملية اختراق وقعت من قبل جماعة الإخوان داخل وزارة التربية والتعليم»، وقال: «أهل الشر هم المسؤولون عن تسريب الامتحان».

صفحة «شاومينج بيغشش ثانوية عامة» التى قامت بدورٍ رئيسى فى التسريب كتبت قائلة:

«الهدف من تسريب الامتحانات ونماذج الإجابة هو كشف منظومة التعليم الفاشلة، وأهدافنا هى الاهتمام كل الاهتمام بالمدرس بما لديه من حقوق وامتيازات وعليه من واجبات، وإلغاء التصنيف الطبقى للكليات بإلغاء التنسيق وتفعيل امتحانات القدرات وتطوير المناهج الرقمية، وإلغاء الاعتماد على الورق ويشمل ذلك الامتحانات كافة».

تسريب الامتحانات هو جريمة كبرى لا يمكن التعاطف معها ولا الإعجاب بها بأى صورة من الصور؛ لأنها تهدر مبدأ العدالة بين الطلاب وتضيع مجهود آلاف الطلاب المجتهدين وتساويهم بطلاب آخرين لم يبذلوا المجهود نفسه، وإذا كان محتوى رسالة القائمين على التسريب هو الاحتجاج على نظام تعليمى عبثى لا يُعلِّم شيئًا حقيقيًا، والدعوة إلى إصلاح منظومة التعليم، فليست هذه هى الطريقة المثلى.

من العار أن يتم تجريم هذه الصفحات التى تقوم بتسريب الامتحانات دون تجريم المنظومة الرسمية التى تقوم بعمل أشد جرمًا لإشاعة الغش، ومنح أبناء الكبار فرصًا مجانية للحصول على مجموع كبير بالاعتماد على الغش واستغلال النفوذ وتقنين ذلك بإجراءات رسمية.

ما فعله «شاومينج» وأمثاله أنه فضح هذه الصورة الوهمية للتعليم، التى تجعل مصير طالب يتوقف فقط على قدرته للتحول إلى

آلة ميكانيكية للحفظ والتلقين[٢٨٩]، خاصة فى امتحانات الثانوية العامة. سمعة امتحانات الثانوية تضررت كثيرًا، وسمعة الوزارة فى الحضيض، والتحايل مستمر.

يتكرر تسريب الامتحانات كل عام بل وعلى نطاق واسع. ما حدث فى عام ٢٠١٦ فقط هو حالة صارخة من الانهيار الكامل لنظام الثانوية العامة لا يفيد معه الإنكار. لم يعد التسريب يحدث على استحياء وفى الخفاء أو فى صورة تداول بعض الأسئلة على شبكات التواصل الاجتماعى كما حدث فى عامَى ٢٠١٤ و٢٠١٥، فالامتحانات ونماذج الإجابات متاحة أمام كل مستخدمى الإنترنت قبل بداية الامتحانات أو بعد دقائق من بدايتها، وهو ما يُفقِد نظام امتحانات الثانوية العامة القيمة الصورية الوحيدة التى تمنحه القدرة على الاستمرار.

لم نر جميعًا صور الامتحانات على الإنترنت فحسب، بل رأينا أيضًا الصور المتداولة لبعض لجان الثانوية العامة وقد تجمع الطلبة حول ورقة إجابة ينقلون منها جميعا فى مشهد سوريالى من الطبيعى أن يصيبنا جميعًا بالحزن والخوف معًا، ولكنه لم يستوقف أغلبنا؛ لأننا جميعًا على علم تام بأن الغش يحدث طوال الوقت داخل المدارس والجامعات، وأنه أصبح ممارسة مباحة ومقبولة من الجميع: الطالب والمدرس والمراقب والممتحن وولى الأمر. الجميع يباركونه بل ويضفون عليه صبغة أخلاقية حينما يسمونه «تعاونًا» حتى يُعفوا ضمائرهم من أى وخز أو وجع[٢٩٠].

تسريب الامتحانات على هذا النطاق الواسع ما هو إلا حدثٌ كاشف لعملية تعليمية هشة وامتحان يمكن اجتيازه بنموذج إجابات

٢٨٩ عماد الدين حسين، شاومينج ليس سبب مشكلة التعليم!، جريدة «الشروق»، القاهرة، ٨ يونيو ٢٠١٦.

٢٩٠ د.أمل أبو سنة، انهيار المنهار، جريدة «الشروق»، القاهرة، ١٠ يونيو ٢٠١٦.

يعكس قولبة الطلاب وليس امتحانًا يقيس القدرات والإبداعات. هو نظامٌ هش لا يمكنه تأمين ورقة امتحان. نظام هش لا يفهم القدرات التكنولوجية التى يوفرها العصر للطلبة. نظام هش لا يعى التحديات ولا يعترف بالفشل الظاهر للعيان.

استمرار هذه الظاهرة لا يكشف فقط عن اختلال بنية المنظومة التعليمية، بل أيضًا عن الدعم المجتمعى النسبى الذى تحظى به عمليات الغش هذه. فنحن أمام نظام تعليمى لا يرضى عنه المواطن، وهو أمرٌ يتفق مع استطلاع الرأى الذى أعده الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء فى عام ٢٠١٤، والذى أعرب فيه ٧٠٪ من الأهالى عدم رضائهم الكلى أو الجزئى عن مستوى التعليم المقدم لأبنائهم.

قد تندهش مثلًا حين تعرف أن معدل الإنفاق العام على التعليم ما قبل الجامعى فى مصر كان فى عام ٢٠١٤ نحو ٣.٩٪ من الناتج المحلى الإجمالى فقط، وهو بذلك لم يتعد ٩٪ من إجمالى الإنفاق العام للدولة، ويعد نسبة صغيرة جدًا لو قورنت بدول عربية أخرى مثل تونس أو المغرب حيث يصل الإنفاق على التعليم إلى نحو ٢٥٪ من إجمالى الإنفاق العام بها بما يمثل ٧.٤٪ و٥.٩٪ من الناتج المحلى الإجمالى لكلا البلدين على التوازي.

بطبيعة الحال ينعكس سوء الإنفاق على التعليم على تردى جودته ومستواه، وهو الأمر الذى أكده تقرير الأمم المتحدة للتنمية لعام ٢٠١٤؛ حيث أشار إلى أن ٣٥٪ من طلاب المرحلة الإعدادية فى مصر لا يجيدون القراءة والكتابة. يرتبط بهذه الوضعية سوء المناهج التعليمية، فهى ليست بعيدة فحسب عن احتياجات سوق العمل، بل أيضًا قائمة على التلقين والحفظ، وليس على الفهم والإبداع، وكأن معيار النجاح فى الحياة وأساس تقدم الدول هو سعة الذاكرة فقط لا غير.

أما نظام الثانوية العامة فمشكلته الجوهرية هى أنه يفصل الطالب عما يحب دراسته أو ما يحب عمله، فيخلق إنسانًا مشوهًا ومقهورًا؛ لأنه ربما أجبر على دخول كلية لا يحبها، فاضطر لأن يمارس طوال حياته عملًا يكرهه، فقط لأنه وُلد فى بلد قلما يضع معايير جادة، وحينما وضع واحدة فكانت غير منطقية[٢٩١].

ويظل بقاء نحو ٣٥ مليون مصرى لا يعرفون القراءة والكتابة، حسب تصريحات د.محمود أبو النصر، وزير التربية والتعليم، فى تصريحات لجريدة «الوطن» فى مطلع يناير ٢٠١٤، دليلًا على هذا السقوط، خاصة إذا ما قارناه بالخبر المنشور فى صدر الصفحة الأولى من جريدة «الأخبار» بتاريخ ١٠ إبريل ٢٠٠٣، وجاء فيه أن اجتماعًا سوف ينعقد يومها، برئاسة د.عاطف عبيد، رئيس مجلس الوزراء، لبحث الصورة النهائية للخطة القومية لمحو الأمية، تمهيدًا لعرضها على المجلس، لمناقشتها، ثم إقرارها، والبدء «فورًا» فى تنفيذها.

وليس لك، عندئذ، إلا أن تقارن بين ما نشرته «الأخبار» عام ٢٠٠٣، وبين ما نشرته «الوطن» عام ٢٠١٤، لترى بعينيك إلى أى مدى كانت الحكومات المتعاقبة على البلد، طوال هذه السنين، تضحك على المصريين، وتُصوِّر لهم الوضع على غير حقيقته تمامًا، وتخدعهم كما لم تخدع سلطة شعبًا من قبل[٢٩٢].

طبقًا لمختلف التصنيفات المتخصصة تعد مصر «دولة متخلفة»؛ إذ تقع جامعات ومدارس ومستشفيات مصر فى ذيل قوائم الترتيب العالمي. لقد أشار تقرير التنافسية العالمى لعام ٢٠١٣ إلى أن مصر احتلت المرتبة الأخيرة بين الدول فى جودة التعليم الأساسى بحصولها

٢٩١ د.نادين عبدالله، .ويستمر مسلسل تسريب الامتحانات!، جريدة «المصرى اليوم»، القاهرة، ١٠ يونيو ٢٠١٦.

٢٩٢ سليمان جودة، فورًا، جريدة «المصرى اليوم»، القاهرة، ١٣ يناير ٢٠١٤.

على الترتيب الـ١٤٨ من بين ١٤٨ دولة.

وهذا هو الجزء الغاطس من قضية تسريب الامتحانات والغش فيها.

كان هذا الوضع المزرى نتيجة استبداد جمهورية ١٩٥٢ ووجوهها فى السلطة، بدءًا من عهد عبدالناصر ووصولًا إلى الوقت الراهن.

وجوهر الأزمة التعليمية يتمثل في: ١) العجز المتصل لنظم التعليم المدرسية والجامعية عن صناعة بيئة عامة حاضنة لقيم المعرفة والعلم والعقل والحرية والموضوعية. ٢) العجز عن صناعة إدراك شعبى عام يربط بين جودة التعليم وبين فرص الارتقاء الفردى عبر بوابات العمل والمبادرة الفردية والتفرد الشخصيى وبين جودة التعليم وبين إمكانيات التقدم المجتمعى وما ينتج عنها من ظروف معيشية وخدمات أساسية وتفاصيل حياة أفضل. ٣) العجز عن الاضطلاع بدور إيجابى فى توطين شروط أساسية للارتقاء الفردى وللتقدم المجتمعى فى البيئة المصرية، شروط كأولوية التسامح وقبول الرأى الآخر على التطرف ورفض الآخر وكضرورة التطور من خلال إعمال أدوات المراجعة والنقد والتقييم والتصويب وكالاحتفاء بحرية الفكر والبحث العلمى والكفاءة والتفوق. ٤) العجز عن توحيد معايير الخدمات التعليمية ومضامين الجودة على نحو يتجاوز ثنائية التعليم العام والخاص وثنائية نظم التعليم المدنية والدينية ويعلى فى مراحل تعليمية بعينها من قيمة شمولية المعرفة وفى مراحل تالية من قيمة التخصص العلمى والفنى الدقيق. ٥) العجز -وهو مترتب على كل ما سبق- عن الدفع إلى سوق العمل فى القطاعات الحكومية والقطاعات الخاصة بكوادر بشرية معدة ومدربة ومؤهلة للإسهام الفعال وأيضًا عن الدفع إلى مجالات الحياة العامة والعمل العام والنشاط الأهلى بمن يستطيعون صناعة

الفارق وينتصرون لما يستحقه مجتمعنا من حق وعدل وحرية ومساواة وتقدم.

منذ خمسينيات القرن العشرين، والمجتمع المصرى يمعن فى التحايل على أزمة النظم التعليمية بمضامينها المتعددة، ويراوح بين تجاهل تام وتقليل من الآثار السلبية وتطبيق محدود الكفاءة لمبادرات جزئية لا قدرة لها على تعديل أو إصلاح أو تغيير. أمعنا فى التحايل، على الرغم من تعثرنا؛ من اكتشاف الحُكم الناصرى لمحدودية كفاءة بيروقراطية الدولة والمؤسسات الرسمية والقطاع العام بسبب تدنى جودة الخدمة التعليمية (من بين عوامل أخرى) مرورًا بتبلور التفاوتات المخزية بين التعليم العام والخاص فى الفترة الساداتية وحقائق التمييز ضد الفقراء ومحدودى الدخل التى حملتها ووصولًا إلى التراجع الشامل فى مرفق التعليم بجميع مكوناته. أمعنا فى التحايل، على الرغم من انتكاسات متتالية كان لأزمة التعليم دور غير ثانوى بها؛ والأمثلة المؤلمة متنوعة، من بينها تراجع معدلات التنمية فى الستينيات ونكسة ١٩٦٧ التى كان من بين مسبباتها الكثيرة التفوق التكنولوجى لإسرائيل الناجم عن تقدم النظم التعليمية واختلالات منظومة القيم المجتمعية الذى تبدى (ولم يبدأ) فى السبعينيات على وقع تفريغ مبادئ تكافؤ الفرص والكفاءة والتفوق والتسامح من المضمون وشيوع الجهل والخرافة قبول الفساد والمحسوبية والتطرف ورفض الآخر وغزوهم للقطاعات الحكومية والخاصة ولجميع المجالات دولة ومجتمعًا ومجالًا عامًا وتجمعات طوعية للمواطنات والمواطنين.

واليوم، نمعن أيضًا فى التحايل على أزمة النظم التعليمية ونتحصن خلف الثنائيات التى أوصلتنا إليها، التعليم العام والخاص / التعليم المدنى والدينى / مسؤولية الدولة أم المجتمع. ومناط الخروج الوحيد من الأزمة هو رؤية شاملة للتقدم نتوافق عليها مواطنًا ومجتمعًا

ودولة، شروط تطبيقها الناجح هى الانتصار للمعرفة والعلم والعقل والحرية فى التعليم كما فى كل جوانب وجودنا الأخرى[٢٩٣].

لم تعد مدارسنا توفر لا تعليمًا ولا تربية، فنظامنا التعليمي، وفق تقارير دولية (عام ٢٠١٥)، هو الأسوأ فى العالم لا تقل عنه سوءًا سوى غينيا[٢٩٤]. مع اكتظاظ الفصول فى المدارس الحكومية بأعداد هائلة من الطلبة تتجاوز أحيانًا السبعين فى بعض المحافظات ومع المستوى المتدنى لمرتبات المدرسين وسوء إعداد المبانى وتفضيل الأهالى للدروس الخصوصية ومراكز التعليم الخاصة لا يمكن للمدرسة أن تؤدى دورها فى نشر المعرفة وقيم الحداثة.

لعقود، ظل التعليم فى مصر بعيدًا عن تطورات مطلوبة وآليات حديثة فى التعليم والمناهج والتقويم والإدارة، وسط غيابٌ كبير للمتغيرات الإلكترونية والمعلوماتية، لتظهر حركات احتجاج واسعة فى صفوف المعلمين والطلاب والخبراء على حدس سواء، وزاد الوضع سوءًا مع نشوء صراع فى مؤسسة التعليم بين عقليتين، العقلية الأولى للقائمين على إدارة المؤسسة والامتحانات وما يصحبها من تنظيم، وهى عقلية لا تعرف سوى طرق التحكم الورقية البيروقراطية، من أرقام سرية وأختام وشمع أحمر ومطبعة وغرفة سرية، وبعض التهديد بالغرامة والسجن لمن يخرج عن هذا النظام والعقلية الثانية تخص الشباب دون سن العشرين، الذين يستطيعون التعامل بشهولة وبساطة مع التكنولوجيا وأدواتها، وبوسعهم اختراق الحواجز واقتناص المعلومات ونقلها فى لمح البصر من مكان لآخر[٢٩٥].

---

٢٩٣ د.عمرو حمزاوي، أزمة التعليم، جريدة «الشروق»، القاهرة، ٢٧ سبتمبر ٢٠١٥.

٢٩٤ دينا عبدالخالق، «فى مؤشر جودة التعليم».. مصر بالمركز قبل الأخير و«قطر وإسرائيل» بالمقدمة، موقع «بوابة الوطن» الإلكتروني، ٢٤ أكتوبر ٢٠١٥.

٢٩٥ د.كمال مغيث، تسريب ممنهج وعنيد، مجلة «الدوحة»، الدوحة، العدد ١٠٦، أغسطس ٢٠١٦، ص ٣٠.

تسريب أسئلة امتحانات الثانوية العامة وإجاباتها قبيل الامتحان، ليس سوى قمة جبل جليد الفساد الذى ضرب منظومة امتحانات الثانوية العامة فتحولت من ساحة للتنافس العادل من أجل التفوق والنجاح إلى نموذج جديد لتفضيل «أبناء الكبار» على حساب «أبناء البلد»، الذين لا يملكون إلا طموحهم وجهدهم فى هذا السباق المصيري.

فعندما تعترف وزارة التعليم فى بيان رسمى بوجود «تحويلات مشبوهة» التى تم فيها نقل الطلاب المحظوظين إلى لجان امتحان معينة تسهل فيها عمليات الغش الجماعي، وقبلها يقول القائم بأعمال مدير مديرية التربية والتعليم فى أسيوط إن تحويل ١٢٠ طالبًا وطالبة من أبناء كبار المسؤولين فى المحافظة إلى لجنة مدرسة البدارى الثانوية تمت بموافقة وزارية ووفقًا للضوابط والقواعد المعمول بها، ثم يعتذر رئيس لجنة «مدرسة الجهاد» فى مركز البدارى عن عدم استمراره فى موقعه بسبب عجزه عن التصدى لعمليات الغش الجماعي، فهذا يعنى أننا أمام عملية غش برعاية حكومية.

وزارة التعليم جادلت فى هوية الطلاب وأعدادهم. فقالت مثلًا إن العدد ٢٥ وليس ١٢٠ وإن هؤلاء بينهم ابنٌ لضابط واحد. وأضاف بيانها أن عملية التحويل إلى اللجنة المذكورة تمت بصورة قانونية وفى المواعيد المقررة، لكن اعتذار رئيس اللجنة عن عدم الاستمرار فى مهمته بسبب تفشى الغش فى اللجنة لم يُكذِّب.

ما حدث فى أسيوط يحدث فى غيرها من المحافظات، فأصبحت لجان الامتحانات المخصصة لـ«أبناء الكبار» ظاهرة يتحدث عنها المواطنون فى كل موسم.

التلاعب والتحايل فى شؤون الثانوية العامة، له تاريخ زاخر

بالمفارقات المؤلمة.

ففى نهر الزمن، جاءت السبعينيات، ومعها أنور السادات، وابنه جمال، الذى كانت كانت مشكلته هى نفسها مشكلة أبيه: النَفَس القصير، وقُصور الهِمّة، والتطلُع إلى ما فى أيدى الآخرين. هكذا وصل جمال أنور السادات (الضعيف دراسيًا) إلى الثانوية العامة، فى ذلك العام الفارق (١٩٧٣/ ١٩٧٤). وهنا سنقرأ سويًا «شهادة للتاريخ» كتبها د.عبدالعظيم أنيس:

«إننى أعتقد أن هذا الباب الخلفى قد فتح على مصراعيه فى عام ١٩٧٤ عندما كان ابن رئيس الجمهورية السابق طالبًا فى الثانوية العامة. كنت آنذاك وثيق الصلة بوزارة التربية والتعليم، فقد كنت رئيسًا للجنة القومية لتعليم الرياضيات فى التعليم العام، وكنت مستشارًا للوزارة ومشرفًا على تدريب المدرسين فى الرياضيات المعاصرة، وكنت أزور المدارس الثانوية التى طبقت المناهج الجديدة، وأناقش نظار المدارس فى توزيع جدول الرياضيات على المدرسين وفى اختيار المدرسين أنفسهم للتدريس فى الفصول المختلفة، وأحضر كثيرًا من الحصص بنفسي.

«ومن بين هذه المدارس التى كنت أزورها آنذاك «مدرسة بورسعيد» بالزمالك، حيث كان جمال السادات، وكان معروفًا بالمدرسة أنه يستحيل عليه أن ينجح فى امتحان الثانوية العامة المصرية (القسم العلمي)، فما بالك بالحصول على مجموع يدخله كلية مثل كلية الهندسة!

«فى هذا الوقت، بدأت صحف الحكومة فجأة تتحدث عن صعوبة مناهج الثانوية العامة، وإلى هنا فإن الأمر طبيعى إلى حد ما. لكن الأغرب من ذلك أن الموضوع دخل مجلس الوزراء.. نعم أخذ مجلس

الـوزراء يناقـش صعوبـة مناهـج الثانويـة العامـة، وكان د.عبدالقـادر حاتـم يـرأس المجلـس، وقـرر تشـكيل لجنـة وزاريـة لبحـث الموضـوع! إن الشـكوى مـن مناهـج التعليـم العـام أمـر طبيعـى والآراء بـين التربويـين تتفـاوت حـول هـذا الموضـوع، لكـن الطبيعـى أن يـدور الجـدل حـول هـذا فى أروقـة الـوزارة المختصـة.. وزارة التعليـم. أمـا أن يجـد مجلـس الـوزراء الوقـت لمناقشـة مناهـج الثانويـة العامـة بالـذات وفى عـام ١٩٧٤ بالـذات عندمـا كان جمـال السـادات طالبًـا بالثانويـة العامـة، فـلا بـدَّ أنـه كان مصادفـة سـعيدة!

«وقـد شـكلت اللجنـة الوزاريـة لبحـث هـذا الموضـوع مـن المرحـوم د. حسـن الشريـف وزيـر التأمينـات، ود.محمـود عبدالحافـظ وزيـر الإسـكان، والدكتـور كامـل ليلـة وزيـر التعليـم السـابق، والمرحـوم الأسـتاذ عـلى عبدالـرازق وزيـر التربيـة والتعليـم. واسـتدعيت أنـا لحضـور اجتماعـات اللجنـة مـع أسـاتذة آخريـن مـن الجامعـات ومـن رجـال الـوزارة فى مكتـب وزيـر التأمينـات. يشـهد عـلى هـذه الواقعـة كثيـرون مـن رجـال الجامعـات منهـم: د.صبحـى عبدالحكيـم رئيـس مجلـس الشـورى الأسـبق والـذى كان يمثـل مـادة الجغرافيـا، والدكتـور محمـد أنيـس والـذى كان يمثـل مـادة التاريـخ، والدكتـور محمـد النـادى الـذى كان يمثـل مـادة الطبيعـة. ولقـد قلـت للصديـق المرحـوم د.حسـن الشريـف سـاخرًا فى التليفـون: «إن العلاقـة بـين التأمينـات ومناهـج الثانويـة العامـة لا بـدَّ وثيقـة، وإلا مـا عقدتـم الاجتـماع فى وزارة التأمينـات».

«ولقـد كان واضحًـا أن الأسـتاذ عـلى عبدالـرازق لم يكـن راضيـًا عـن هـذا العمـل، ولذلـك لم يحـضر الاجتـماع وحـضر الدكتـور كامـل ليلـة الاجتـماع قـرب نهايتـه، ودارت المناقشـة أساسًـا بـين المستشـارين وبـين وزيـرى التأمينـات والإسـكان. وكان واضحًـا منـذ أول الاجتـماع، أن مـادة الرياضيـات هـى المسـتهدفة بالاختصـار الشـديد، ولـذا دارت مناقشـات

حادة بينى وبين وزير الإسكان طالت لأكثر من ساعة، وصممت على موقفى برفضى طلب وزير الإسكان بإلغاء كتاب التفاضل والتكامل من مناهج الثانوية العامة، والتفت دكتور محمود عبدالحافظ إلى المرحوم دكتور حسن الشريف وقال بالإنجليزية بصوت مسموع «لا فائدة.. لا يوجد طريق للتفاهم».

«وأرسل لى أستاذ جامعى تحت منضدة الاجتماع، ورقة سلمها لى دكتور صبحى عبدالحكيم الذى كان يجلس بجواري، يقول فيها «كفى.. إنك لن تقنع هؤلاء الناس بشيء أبدًا».

«وانفض الاجتماع وأنا على موقفى ورجال الوزارة من أساتذة الرياضيات متضامنون معى فى هذا الموقف مقتنعون بالأسباب التى أبديتها فى رفض طلبات وزير الإسكان.

«كان هذا فيما أذكر فى يناير سنة ١٩٧٤، وبعدها نسيت الموضوع، وانشغلت بأعمال كثيرة منها وضع امتحان الثانوية العامة لدور يونيو سنة ١٩٧٤ فى الرياضيات، ومنها الإعداد لسفرى إلى بريطانيا لمدة ستة أشهر من مايو إلى أكتوبر كأستاذ زائر فى إحدى جامعات بريطانيا.. حتى كان يوم جمعة خلال شهر مارس سنة ١٩٧٤ خرجت فيه مع أسرتى لقضاء النهار فى «برج المنوفية» وتناول الغداء هناك.

«وعندما عدنا بعد الظهر أخبرنا الجيران أن سيارة من رئاسة الجمهورية جاءت تسأل عنى مرتين، وأن رجلًا بالسيارة ترك لدى الجيران ورقة لتسليمها لي، وعندما فتحت الورقة وجدت أنها من مكتب الرئيس ومكتوب عليها بالحبر «رجاء الاتصال بأرقام التليفونات.....، ثم توقيع غير واضح. وأدرت قرص التليفون بأحد هذه الأرقام وقلت: «أنا فلان... ماذا تريدون منى؟» وعرفت أن الذى يرد على التليفون هو رجل قال عن نفسه إنه العقيد رؤوف،

وإنه يريد أن يعرف متى يرسلون سيارة من الرئاسة لحضورى إلى منزل الرئيس لأن جمال لديه أسئلة فى الرياضيات يريد أن يسألنى فيها؟

«وامتلأت نفسى بالغضب وقلت لمحدثى وأنا أحاول أن أضبط أعصابي، إنك لا شك لا تعلم أن أستاذ الجامعة يحال إلى مجلس تأديب إذا أعطى دروسًا خاصة».

«قال فى برود: «لا أعرف».

«وقلت: «أنا واثق من ذلك.. وواثق أيضًا أنك لا تعرف أننى واضع امتحان الثانوية العامة!

«قال فى برود أيضًا: «لا.. لا أعرف»، وأعطيته اسم أحد المدرسين الأوائل بالمدارس الثانوية ليتصلوا به حتى يجيب على أسئلة جمال السادات فى الرياضيات، ووضعت السماعة.

«لكنى بقيت فى ثورة غضب طوال الليل، وحاولت المرحومة زوجتى أن تهدئ من غضبي، وفى الصباح ذهبت إلى وزير التعليم.. المرحوم الأستاذ على عبدالرازق لأخبره بما حدث ولأعرف منه إن كان على علم بهذه المهزلة أم لا.

«لقد كنت ومازلت أكن لهذا الرجل محبة، لسابق معرفتى به، ولم أكن أتصور أن يكون له صلة بهذا الموضوع. ولقد أثنى الرجل على موقفي، لكنى وجدته يحاول أن يقنعنى بالذهاب مرة واحدة إلى منزل السادات لتقييم «الولد» كما قال: فأمه منزعجة بسبب حالته وهى تخشى عليه من الرسوب فى الامتحان ولا تعرف ماذا تصنع!

«وفهمت من الوزير أنها كثيرة الاتصال به فى هذا الموضوع، وأنه يشعر بحرج شديد.

«قلت له:

«لماذا لا ترسل أحد مفتشى الوزارة أو مدرسيها الأوائل لتقييم الولد، إن كانت المسألة مجرد تقييم. إننى أريد أن أعرف من الذى أعطاهم اسمى بالذات».

قال الوزير:

«إن اسمك موجود على الكتب، والكل يعرف أنك تزور المدارس كثيرًا لمتابعة مشروع الرياضيات المعاصرة الذى بدأ مع اليونسكو.

«وصممت على رفض طلب الوزير وقد حاول أن يستخدم معى حججًا أخرى، فقد قال:

«إن السادات خارج من حرب أكتوبر، وليس لديه وقت للإشراف على الولد».

«وضحكت، وقلت:

"هل تريد أن تقنعنى أن السادات لو لم يكن خارجًا من حرب أكتوبر لساعد ابنه فى الرياضيات؟ إننى بصراحة لا أتوقع من وزير التعليم أن يطلب منى هذا الطلب».

«وانصرفت من مكتب الوزير حزينًا وتملكنى الشعور بأن ما حدث بالأمس ليس إلا المحاولة الثانية، بعد فشل المحاولة الأولى فى اختصار المناهج بشدة على يد اللجنة الوزارية، وكان أشد ما أحزننى هو الشعور بأن مصر تدار كعزبة.. وعلى الخولى والتملى والأنفار أن يكونوا فى خدمات السيد صاحب العزبة، وأن الحديث عن سيادة القانون هو عبث فى عبث.

«ولم يمض على هذه الواقعة أكثر من شهر حتى حدث تعديل وزاري، وخرج المرحوم على عبدالرازق من وزارة التربية والتعليم، وعُيِّن دكتور مصطفى كمال حلمى مكانه فى إبريل سنة ١٩٧٤،

وذهبت إليه مهنئًا كصديق قديم، لكننى حكيت له القصة بأكملها وسألته إن كان يعرفها فقال إن هذه أول مرة يسمع بها، قلت على الفور:

«على أى حال لقد رويت تلك القصة حتى لا يحاولوا معك».

«كان هذا فى إبريل سنة ١٩٧٤ ولم يبق على امتحان الثانوية العامة المصرية غير شهرين. وقد عرفت بعد ذلك أن شخصًا ما تقدم لهم بالحل العبقري.. وهو إخراج ابن السادات من امتحان الثانوية العامة المصري، وإدخاله امتحان الثانوية الإنجليزية فى يونيو، حيث لا يوجد امتحان فى اللغة العربية، وحيث امتحان الرياضيات هو امتحان الضرب والقسمة!

«أما من هو الشخص لم أعرف.. ومنذ ذلك الحين اكتشف أبناء القادرين وتلاميذ المدارس الخاصة ما اكتشفه ابن السادات عام ١٩٧٤، وهو أن هناك بابًا خلفيًا لدخول الجامعات المصرية حتى ولو كنت لا تعرف أى شيء عن لغتك القومية، كما لا تعرف شيئًا فى الرياضيات، وهذا الباب الخلفى يدعى «الثانوية الإنجليزية»[٢٩٦].

إلى هنا تنتهى شهادة د.عبدالعظيم أنيس عما كان شاهدًا عليه فى عهد أنور السادات، الذى يطالب وزير إسكانه بلا قطرة خجل بإلغاء مادة «التفاضل و التكامل» من منهاج الرياضيات؛ لأن جمال الابن لم يكن يفقه أَلِف «التفاضُل» من باء «التكامل». لكن أنور وجيهان يريدان أن يدرس ابنهما هندسة (مثل خالد نجل عبدالناصر). فكان الباب الخلفى هو استدعاء واضع أسئلة الامتحان إلى بيت الرئيس، والد التلميذ الفاشل.

٢٩٦ د.عبدالعظيم أنيس، شهادة للتاريخ، مجلة «وجهات نظر»، دار الشروق، القاهرة، العدد ٧٦، مايو ٢٠٠٥، ص ٦٧-٦٩.

ولما أُغلق هذا الباب بفضل الأستاذ الشريف، كان القفز السريع من المركب المصرى الغارق، إلى ما بدا أنه «قارب نجاة» متمثلًا فى «الثانوية البريطانية» (وهى لا تؤهل لدخول الجامعة فى بريطانيا، بل لسوق العمل بالثانوية فقط!)؛ حيث امتحان «الرياضيات» هو «امتحان الضرب والقسمة».

دخل جمال أنور السادات، «قسم الهندسة الكيميائية» بكلية هندسة القاهرة، لتواجهه مشكلة أكبر وأعمق من مشكلة «الرياضيات» فى الثانوية العامة، التى أَمكن التحايل عليها. لحسن حظه، كان فى الكلية مَن يؤثرون السلامة، فمَرّروا ما لا يجوز أن يمُر من أُمور لا يصدقها عقل؛ إذ إن نسبة غياب جمال السادات فى سَنَته الجامعية الأولى بلغت ١٠٠٪، ما يحرمه من دخول الامتحان. إلا أن إدارة الجامعة التى كان يرأسها د.صوفى أبو طالب استثنت نجل الرئيس وحده، فحصل على تقدير «جيد» فى إحدى المواد التى يتلقى فيها درسًا خاصًا، رغم أن درجته فى «أعمال السنة» كانت «صفرًا» ما يفترض ألا يحصل على أكثر من تقدير «مقبول». وفى السنة الثانية كان هناك أُستاذ جامعى يقف فى لجنة الامتحان شاهرًا مُسدسًا بدعوى أنه «يحمى ابن كبير العائلة». ورغم ذلك لم يخلُ الأمر من شرفاء، كان أحدهم هو د.محمد على صالح رئيس قسم الهندسة الكيميائية، الذى يدرس فيه ابن السادات. فأثناء أحد الامتحانات، مَر رئيس القسم يتفقد الامتحان، فلاحظ أُمورًا لا يجوز أن تُترك بدون وقفة حاسمة. ضيَّق رئيس القسم على ابن السادات فمنعه من الغش. وكتب إلى أبيه «الرئيس المؤمن» بصفته «ولى أمر طالب» يدرس بالقسم الذى يترأسه، وأخبره عن أصفار ابنه طوال العام التى تتحول إلى «امتياز» بأيدٍ غير خفيّة، تطعن «النزاهة الجامعية» فى مقتل.

لهذا السبب وحده، أصدر د.صوفى أبو طالب، رئيس جامعة

القاهـرة آنـذاك، قـرارًا بفصـل رئيـس القسـم، الـذى لم يغُـص بـه حلـق البيروقراطيـة المصريـة الشـهيرة، فـكان قـرار الفصـل مُسببـًا باتهـام د.صالح بتهمـة أقـرب إلى الجاسوسـية والتخابـر (طبقـًا لأحـكام المادة ٨٣ مـن قانون الجامعـة الخاصـة بالتعامـل مـع دولـة أجنبيـة ومعـاداة نظـام الحكـم). وجـد الرجـل الشريـف نفسـه خـارج جامعتـه وكليتـه وقسـمه، موظفـًا بـوزارة الثقافـة، فى حـين تلقّـى صـوفى أبـو طالـب مكافأتـه بـأن انتُخِـب فى العـام نفسـه (١٩٧٥) عضـوًا باللجنـة المركزيـة للاتحـاد الاشـتراكي، وفى العـام التـالى نائبـًا بمجلـس الشـعب، قبـل أن يتخـرج جمـال السـادات بالغـش والتزويـر رغـم أن نسـبة حضـوره كانـت صفـرًا، تحـوّل إلى بكالوريـوس هندسـة بتقديـر امتيـاز، دفعـة مايـو ١٩٧٨.

أنجـز صـوفى أبـو طالـب مهمتـه تحـت قُبّـة جامعـة القاهـرة، فغادرهـا مـع جمـال السـادات، ليجلـس تحـت قُبّـة أُخـرى عـلى سـبيل «مكافـأة نهايـة الخدمـة»، فانتُخِـب رئيسـًا لمجلـس الشـعب.

بعـد اغتيـال السـادات فى أكتوبـر ١٩٨١، نـشرت جريـدة «الأهـالي» اليسـارية، قصـة حصـول جمـال السـادات عـلى بكالوريـوس الهندسـة بطرق ملتويـة، فى تحقيـق وافٍ كتبـه عاصـم حنفـي، فى العـدد ٦٤ مـن الإصـدار الثـاني، فى ديسـمبر ١٩٨٢، فتقـدم المهنـدس إبراهيـم شـكرى رئيـس حـزب العمـل، بـما جـاء بالجريـدة كاسـتجواب ضـد الحكومـة فى مجلـس الشـعب، الـذى كان يترأسـه حينـذاك صـوفى أبـو طالـب نفسـه، فتَصـدّت د.سـهير القلـاوى عضـو المجلـس لمهمـة الدفـاع، لتنتهـى المسـألة بالعـودة لجـدول الأعـمال.

عـلى أن تفاصيـل الواقعـة كانـت أفـدح مـن أن تمُـر، فكتـب إبراهيـم سِـعدة فى جريـدة «مايـو» لسـان حـال «الحـزب الوطنـي»، التـى كان سـعدة يـترأس تحريرهـا، مقـالًا ساخنـًا تحـت عنـوان «المهـزوز»، شـبّه فيـه صـوفى

أبـو طالـب بالفنـان والمنولوجسـت محمـود شـكوكو، طالبًـا منـه بوصفـه رئيسًـا لمجلـس الشـعب وعضـوًا قياديًـا فى «الحـزب الوطنـي» الحاكـم، (وقبـل هـذا وبعـده «الرئيـس المؤقـت» الـذى تـوّلى رئاسـة الجمهوريـة، ثمانيـة أيـام بـين مقتـل السـادات والاسـتفتاء عـلى مبـارك رئيسًـا جديـدًا). طلـب سـعدة الـرد عـلى مـا نشرتـه «الأهـالي» فى تحقيقهـا الموّثـق الكاشـف لعـورات النظـام. ولم يـأت رد أبـو طالـب بالطبـع، بـل جـاء بـدلًا منـه قـرار إزاحـة سـعدة مـن منصبـه، رئيسًـا لتحريـر جريـدة «الحـزب الوطنـي» الـذى تـولّاه مكانـه سـمير رجـب. وبعـد عـدة أشـهر (٤ نوفمـبر ١٩٨٣)، أُطيـح أبـو طالـب مـن رئاسـة مجلـس الشـعب.